Document: EB 2013/LOT/G.13
Date: 8 November 2013
Distribution: Public
Original: English

A

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

تقرير رئيس الصندوق
بشأن منحة مقترح تقديمها بموجب نافذة المنح العالمية/الإقليمية إلى مركز دولي لا تسانده الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية

البنك الدولي للإنشاء والتعمير

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Michael Hamp
كبير مستشاري التمويل الريفي
رقم الهاتف: 2807 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: m.hamp@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra
مديرة مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

للموافقة

المحتويات

توصية بالموافقة **1**

الجزء الأول . المقدمة **1**

الجزء الثاني . التوصية **2**

الملحق

البنك الدولي للإنشاء والتعمير: وضع نظم مالية شاملة من أجل تحسين
الوصول إلى الخدمات المالية في المناطق الريفية مع المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء 3

ذيل

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصية الخاصة بالمنحة المقترح تقديمها بموجب نافذة المنح العالمية/الإقليمية إلى مركز دولي لا تسانده الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية على النحو الوارد في الفقرة 7.

تقرير رئيس الصندوق بشأن منحة مقترح تقديمها بموجب نافذة المنح العالمية/الإقليمية إلى مركز دولي لا تسانده الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية

أعرض هذا التقرير والتوصية التالية بشأن منحة مقترح تقديمها لأغراض برنامج البحوث الزراعية والتدريب الذي يجريه مركز دولي لا تسانده الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية بمبلغ 1.5 مليون دولار أمريكي.

الجزء الأول . المقدمة

1- يوصي هذا التقرير بتقديم دعم من الصندوق إلى برنامج البحوث والتدريب الذي يجريه المركز الدولي التالي الذي لا تسانده الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية: البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

2- وترد وثيقة المنح المعروضة على المجلس التنفيذي للموافقة عليها في ملحق هذا التقرير:

البنك الدولي للإنشاء والتعمير: وضع نظم مالية شاملة من أجل تحسين الوصول إلى الخدمات المالية في المناطق الريفية مع المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء

3- وتتماشى أهداف برنامج البحوث التطبيقية ومضامينه مع الأهداف الاستراتيجية المتطورة للصندوق ومع سياسة تمويل المنح في الصندوق.

4- ويتمثل الهدف الاستراتيجي الشامل الذي يوجه السياسة المنقحة لتمويل المنح في الصندوق، والتي وافق عليها المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2009، في تشجيع النهج والتقانات الناجحة و/أو الابتكارية، بالإضافة إلى السياسات والمؤسسات التمكينية، التي تدعم التنمية الزراعية والريفية، وتمكين فقراء الريف نساء ورجالا في البلدان النامية من تحقيق دخول أعلى وأمن غذائي أفضل.

5- وتهدف السياسة إلى تحقيق المخرجات التالية: (أ) الترويج للأنشطة الابتكارية وتطوير التقانات والنهج الابتكارية لدعم المجموعة المستهدفة للصندوق؛ (ب) التوعية، واستقطاب التأييد وحوار السياسات بشأن القضايا الهامة بالنسبة للسكان الريفيين الفقراء من قبل، وبالنيابة عن، هذه المجموعة المستهدفة؛ (ج) تعزيز قدرات المؤسسات الشريكة على تقديم مجموعة من الخدمات دعما للسكان الريفيين الفقراء؛ (د) تعلم الدروس، وإدارة المعرفة ونشر المعلومات المتعلقة بالقضايا ذات الصلة بالحد من الفقر الريفي بين أصحاب المصلحة داخل وعبر الأقاليم.

6- يتماشى البرنامج المقترح مع غاية وأهداف سياسة تمويل المنح المعدلة في الصندوق لأنه يدعم إدارة المعرفة والتعلم، والنشر، والأنشطة، والتكنولوجيات، والنهج الابتكارية، ويعزز من قدرات المؤسسات الشريكة على إيصال خدمات لصالح السكان الريفيين الفقراء. كذلك فإنه يدعم الهدف الاستراتيجي الثالث للصندوق للترويج لوصول فقراء الريف نساء ورجالا إلى الخدمات لأغراض الحد من الفقر، وتحسين الأغذية، وزيادة الدخول، وبناء الصمود في بيئة متغيرة.

الجزء الثاني . التوصية

7- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على المنحة المقترحة بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق، بغية تقديم تمويل جزئي لبرنامج وضع نظم مالية شاملة من أجل تحسين الوصول إلى الخدمات المالية في المناطق الريفية مع المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، منحةً لا تتجاوز مليون وخمسمائة ألف دولار أمريكي (1.5 مليون دولار أمريكي) إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير من أجل برنامج مدته ثلاث سنوات وفقاً لشروط وأحكام تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة.

كانايو نوانزي
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

البنك الدولي للإنشاء والتعمير: وضع نظم مالية شاملة من أجل تحسين الوصول إلى الخدمات المالية في المناطق الريفية مع المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء

أولا – الخلفية

1- يعتبر الصندوق الجهة المانحة الوحيدة في العالم بأسره التي تركز حصراً على التمويل الريفي. واعترافا بالدور الحاسم الذي يمكن أن يلعبه الوصول إلى الخدمات المالية في المناطق الريفية، يركز واحد من المجالات الست الواردة في الإطار الاستراتيجي للصندوق على إتاحة الوصول إلى جملة واسعة من الخدمات المالية في المناطق الريفية. ومن خلال سياسة التمويل الريفي في الصندوق التي عدلت ووافق عليها المجلس التنفيذي في عام 2009، أكد الصندوق على التزامه بالسعي المستمر للوصول إلى سبل أكثر كفاءة لدعم قطاع التمويل الريفي. وإذا أخذنا بعين الاعتبار هذه الالتزامات المؤسسية، وحقيقة أن حوالي 20 بالمائة من جميع مشروعات الصندوق تركز على التمويل الريفي، فإنه من الحاسم أن يعمل الصندوق مع شركاء أقوياء لتحسين عمله في مجال التمويل الريفي بصورة مستمرة، وليعكس الخبرات والأفكار المتميزة في هذا القطاع.

2- تعتبر المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، وهي كيان بحثي مقره في البنك الدولي، واحدة من الشركاء الرئيسيين للصندوق في مجال التمويل الريفي. وبحكم كونها مركز معترف به عالمياً للسياسات والبحوث مكرسة للنهوض بالوصول المالي لصالح فقراء العالم، تمثل المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء شبكة نشطة من أكثر من 30 وكالة تنموية ومؤسسة من مؤسسات القطاع الخاص (مثل الصندوق، ومصرف التنمية الآسيوي، ومصرف التنمية الأفريقي، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية) ممن تعمل في مجال التمويل الريفي الصغري. وتتمثل مهمة هذه المجموعة في تحسين حياة فقراء الريف من خلال تحفيز الابتكارات والنهوض بالمعرفة والحلول التي تروج لأسواق مالية مسؤولة وشمولية.

3- توفر شراكة الصندوق مع المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء عدداً من القنوات الهامة للتبادل التقني وللسماح بنشر أكثر كفاءة للمعرفة والخبرات في مجال التمويل الريفي. كذلك فقد مكنت العضوية في هذه المجموعة الصندوق من الاستفادة من خدماتها الاستشارية، بما في ذلك المشاركة في لجان الاستعراض التقني، والمطبوعات المشتركة، ودراسات الحالة في التمويل الريفي، واستعراضات الأقران المانحة للتمويل الصغري، ومؤشر التمويل الأصغر SmartAid لعام 2009. كذلك فقد أسهم الصندوق في مسح الممولين الذي أجرته المجموعة عام 2012 مع أكثر من 30 عضواً فيها للمساهمة في تحسين الشفافية لأغراض التمويل الصغري. وفي يناير/كانون الثاني 2013، شارك الصندوق (وعلى وجه الخصوص شعبة السياسات والمشورة التقنية وشعبة الإحصائيات والدراسات لأغراض التنمية) في معتكف لأعضاء هذه المجموعة ضم كبار الباحثين حول تقييم الأثر لأغراض الشمول المالي والذي عقد في دائرة التنمية الدولية في لندن في المملكة المتحدة. ومنذ 1 يوليو/تموز 2011، شارك الصندوق في اللجنة التنفيذية للمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، وسيستمر في هذه المشاركة حتى 30 يونيو/حزيران 2014.

ثانيا– الأساس المنطقي والأهمية بالنسبة للصندوق

4- يعد الوصول إلى الخدمات المالية – سواء كانت على شكل ادخار أو ائتمان أو تحويلات نقدية أو تأمين – من الأدوات الضرورية لتحسين رفاه الأسر وقدراتها الإنتاجية. لأنه يمكن الفقراء من خلال الحد من هشاشتهم وتحريهم للفرص لتحسين حياتهم. ويتمثل دور المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء في النهوض بالأسواق المالية المسؤولة والشمولية وتسريع تنميتها من خلال العمل على القضايا الأساسية، وبالتالي إطلاق العنان لإمكانيات إيصال خدمات مالية عالية الجودة تفيد الفقراء الذين لا يتم تخديمهم على الإطلاق، أو لا يتم تخديمهم بصورة كاملة بواسطة مثل هذه التسهيلا. ويتطابق عمل المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء مع غرضين مركزيين من رأس المال المدعوم المحفز وهما: (1) توليد المعرفة والبيانات التي يمكن الوصول إليها وغيرها من اللمحات الثاقبة العملية، (2) التجربة مع القطاع الخاص والاجتماعي لاستعراض المنتجات الابتكارية المجدية ونماذج الأعمال.

5- ومنذ إنشائها في عام 1995، أثبتت المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء نفسها كقائد معترف به ومركز للمعرفة يوفر الخدمات الاستشارية والمعلومات لجملة متنوعة من الجهات الفاعلة، وخاصة في التمويل الريفي. وأما مهمتها واستراتيجيتها فقد تم تحديثهما وتجديدهما أربع مرات (كانت المرة الأخيرة في مايو/ أيار 2013، عندما تم تحديث استراتيجية المجموعة لإدراج فرع جديد من العمل يلتزم بالابتكارات المالية لصالح أسر أصحاب الحيازات الصغيرة). ويمكن التعاون المكثف الذي تجريه المجموعة مع وكالات الأمم المتحدة، ومع مجتمع الجهات المانحة وغيره من أصحاب المصلحة الرئيسيين المجموعة من إرساء الشراكات التي تؤدي إلى كل من بناء الاتفاق في الآراء وتقاسم التكاليف. وقد صممت معايير المجموعة والمبادئ التوجيهية للممارسات السليمة والأدوات التقنية والابتكارات والانتشار ونشر المعرفة التي تقوم به لفائدة جملة متنوعة من أصحاب المصلحة في صناعة التمويل الصغري.

6- سيستفيد صناع السياسة وأصحاب المصلحة في مجال التمويل الريفي من تحليل السياسات والرسائل الرئيسية المنبثقة عن البرنامج المقترح. وسوف يحاول البرنامج الوصول إلى صناع السياسة المنخرطين في التمويل الريفي من خلال خدماته الاستشارية وأيضا من خلال تطبيق معايير المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء في مجال التنظيم والإشراف ومحاربة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وحماية المستهلك وسياسات المصارف التي ليست لديها فروع، وكلها ضرورية لتوسيع قطاع التمويل الريفي.

7- تعتبر المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء مركزا قياديا يتمتع بموارد عالمية للوصول إلى التمويل. وينعكس ذلك من الشهادات التي يقدمها أعضاء هذه المجموعة وشركاؤها والتقييمات المستقلة والأعداد المتزايدة من أصحاب المصلحة المتعددين المنضمين إليها، ومن دورها كشريك منفذ للشراكة العالمية لتعميم الخدمات المالية المنبثقة عن مجموعة العشرين. وهنالك أكثر من 000 2 استشهاد صحافي من هذه المجموعة عام 2012. ويعد الدخول المتزايد العالي على موقعها على شبكة الإنترنت أمراً بارزاً (حيث حظي الموقع بأكثر من مليون زيارة بمعدل يقدر بـ 000 92 زيارة شهرية من أكثر من 170 بلداً).

8- ومن خلال شراكته مع المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، يستفيد الصندوق من الأنشطة والبحوث والأدوات التقنية التي يمكن نقلها إلى المشروعات والبرامج التي يساعد في تمويلها، ومن خلال برنامجه من المشروعات والبرامج التي يسهم في تمويلها بقروض ومنح وشركائه ذوي الصلة في الميدان. إضافة إلى

ذلك، ومن خلال شبكة المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، بإمكان الصندوق أن يعزز من جودة تصميم مشروعاته وبرامجه ونهج اختبارها مع غيره من الممارسين، ومشاركة خبراته في التمويل الريفي مع مجتمع المانحين لأغراض عملياته التي يدعمها في البلدان الشريكة، وللتعلم من خبراتها في مجمل دورات المشروعات والبرامج. كذلك فإن هذه المجموعة تعد بمثابة بوابة للصندوق لنشر خبراته الناجحة من مشروعاته وبرامجه بين صفوف الجهات المانحة الأخرى وأصحاب المصلحة وتقاسم الدروس المستفادة من المشروعات والبرامج الأقل نجاحاً.

9- ومن بين الأعمدة البارزة لعمل هذه المجموعة، تحسين فعالية التمويل الذي يستهدف توفير الوصول إلى التمويل، إذ أن مؤشر SmartAid بمثابة خدمة للجهات المانحة التي تسعى إلى الوصول إلى فهم أفضل لكيفية تأثير نظم الإدارة الداخلية والسياسات والإجراءات والحوافز على عملها في ميدان التمويل الصغري. وقد شارك الصندوق في استعراض مؤشر SmartAid للتمويل الصغري في عامي 2009 و2013. وحددت هذه الاستعراضات مجالات عديدة يمكن إدخال تحسينات محتملة عليها.

10- وأخيرا، تعد هذه المجموعة مسحا سنويا حول تدفق التمويل عبر الحدود لأغراض الشمول المالي (والذي يشارك فيه أكثر من 50 مستثمراً وجهة مانحة، بما في ذلك الصندوق).

ثالثا – البرنامج المقترح

11- تنصب الغاية الشاملة للبرنامج في إطلاق العنان للوصول إلى جملة واسعة من الخدمات المالية الريفية المستدامة، وبخاصة لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة ولمدقعي الفقر من خلال نظام مالي شمولي. وبالدرجة الثانية، من خلال بناء شراكات أوثق في الميدان. وسوف تعزز هذه المنحة الكبيرة من الفعالية التشغيلية للصندوق وأثر تدخلاته الخاصة بالتمويل الريفي. وأما أهداف البرنامج فتتمثل في (1) زيادة الوعي باحتياجات الخدمات المالية لأصحاب الحيازات الصغيرة وغيرهم من الأسر الريفية بهدف تحسين إيصال وانتشار واستدامة مثل هذه الخدمات؛ (2) البحوث ونشر الدروس المستفادة عن كيفية خدمة مدقعي الفقر في المناطق الريفية بالصورة الأمثل؛ (3) تعزيز إطار سياسات داعم للتمويل الريفي؛ (4) بناء قدرات أصحاب المصلحة وشركاء الصندوق في البرامج والمشروعات الخاصة بالتمويل الريفي في جميع الأقطار.

12- تتألف المجموعة المستهدفة من أصحاب المصلحة جميعاً في قطاع التمويل الريفي، في البلدان الشريكة بأسرها حيث يعمل الصندوق. وحالياً، فإن حوالي 90 بالمائة من الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية يفتقرون إلى الوصول لخدمات مالية موثوقة.

13- ستكون مدة البرنامج ثلاث سنوات، وسيتألف من أربعة مكونات رئيسية:

(1) زيادة الوعي بجملة عريضة من احتياجات الخدمات المالية لأصحاب الحيازات الصغيرة وغيرها من الأسر الريفية بهدف تحسين إيصال وانتشار واستدامة هذه الخدمات؛

(2) القيام بالبحوث ونشر الدروس ذات الصلة بكيفية خدمة أشد الناس فقراً في المناطق الريفية بالطريقة الأمثل؛

(3) تعزيز الإطار السياساتي الداعم للتمويل الريفي؛

(4) دعم الروابط مع مراكز التميز في التمويل الريفي.

رابعا – المخرجات والفوائد المتوقعة

	المخرجات	*النواتج*
1.	• إجراء البحوث التي يقودها الطلب عن كيفية إدارة أصحاب الحيازات الصغيرة الريفيين لاحتياجاتهم المالية. • وضع المسوحات واختبار النماذج الجديدة للخدمات المصرفية بدون فروع واستكمالها ونشر نتائجها الرئيسية. • نموذج الأعمال وتحليل أداء المنتجات.	• وصول أصحاب المصلحة إلى فهم أكبر وأكثر دقة للجملة الواسعة من الخدمات المادية التي يحتاجها أصحاب الحيازات الصغيرة وغيرهم من الأسر الريفية والأسر مدقعة الفقر.
2	• تنفيذ تجارب ريادية جديدة لخدمة أشد الناس فقراً في المناطق الريفية وتوثيقها وتقاسم الدروس المستفادة. • تحديد الشركاء وموفري الخدمات وتمكينهم من تنفيذ برامج التخرج المالي.	• تحسين قنوات الإيصال والانتشار واستدامة الخدمات المالية لصالح فقراء الريف.
3	• عكس الانخراط السياساتي الشمولي المالي (مثل المساعدة التقنية وحلقات العمل والتعليق على مسودات السياسات أو التشريعات) في التوصيات السياساتية والمبادئ التوجيهية للتشريعات الوطنية في البلدان الشريكة في الصندوق أو/و في الهيئات العالمية (مثل هيئات وضع المعايير ومجموعة العشرين).	• تعزيز الأطر السياساتية الوطنية والدولية الداعمة للتمويل الريفي.
4	• الانخراط في هيكلية البيانات (مثل المساعدة التقنية والتعاقد) فيما يتعلق بصندوق النقد الدولي ومسوحات الوصول المالي، ومسح Findex وتبادل المعلومات حول التقييم الصغري. • إسداء المشورة للشراكة العالمية من أجل شمول الخدمات المالية، وتحالف الإدماج المالي، والمجموعات الفرعية للبيانات والقياسات حول النهوض بمعايير البيانات بشأن القضايا الرئيسية. • إنشاء لجنة استشارية واسعة القاعدة للابتكارات المالية لصالح أسر أصحاب الحيازات الصغيرة يشارك فيها الصندوق. • استكمال SmartAid لتقييم التمويل الصغري للصندوق وتوفير الدعم للتنفيذ.	• تعزيز التنسيق والتعاون بين شركاء الصندوق وأصحاب المصلحة. • تكرار الابتكارات الناجحة في التمويل الريفي وتوسيع نطاقها ضمن حافظة التمويل الريفي للصندوق.

خامسا – ترتيبات التنفيذ

14- توفر المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، ومقرها في البنك الدولي، جملة واسعة من الخدمات في التمويل الريفي والتمويل الصغري موفرة المشورة حول القضايا القانونية والتشريعية لإجراء الفحوص، والنشر، وتعميم المعايير، والممارسات الجيدة، علاوة على تطوير وتمويل مبادرات تجريبية مصممة خصيصاً لإتاحة وصول المزيد من الفقراء في العالم إلى الخدمات المالية. وتتمتع هذه المجموعة بهيكلية تسيير مستقلة تتألف من مجلس للمحافظين مؤلف من أعضاء المجموعة من الجهات المانحة ولجنة تنفيذية. ومنذ 1 يوليو/ تموز 2011، شارك الصندوق في هذه اللجنة التنفيذية وسيستمر في ذلك حتى 30 يونيو/ حزيران 2014. وتسمح عضوية اللجنة التنفيذية للصندوق بالقيام بالإشراف العام على هذه المجموعة، إلا أنها لا تمنحه صلاحية اتخاذ القرارات بشأن إدارة المنح الإفرادية حيث تقع مسؤولية إدارة المنح الإفرادية حصراً على المجموعة وشركائها في التنفيذ. ويمكن للجنة التنفيذية أن تنظر في القضايا ذات الصلة ببعض مشروعات وبرامج المنح الإفرادية على أساس غير منتظم، إلا أن ذلك ليس بالتركيز الرئيسي لهذه اللجنة التنفيذية نظراً لكون المساءلة المالية تقع على عاتق إدارة المجموعة.

15- وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن مقر المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء في البنك الدولي، فإن التسيير المالي لهذه المنحة سيتبع إجراءات الإدارة المالية المعمول بها في البنك. وسوف تدار أموال الجهات المانحة من خلال عدد من الآليات المالية. ومن خلال إدارته لهذه الأموال سيبقي البنك الدولي على نظم آمنة لتكنولوجيا المعلومات ويلتزم بإطار شامل للضوابط الداخلية. ويتم إعداد قوائم مالية منفصلة لمعاملات المجموعة كما يتم إجراء استعراض مراجعة داخلية وخارجية لتوفير ضمانات للجهات المانحة بأن السحوبات تتبع سياسات وإجراءات البنك الدولي بالنسبة للأموال التي يعهدون إلى المجموعة بها.

16- ولن تكون هنالك مراجعات سنوية منفصلة للمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء ولكن الصندوق سيعتمد على شهادة المراجعين الخارجيين للبنك الدولي حول الضوابط الموجودة في البنك الدولي. وستتم جميع السحوبات من حساب أمانة المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء على أساس قوائم نفقات مرخص بها مقدمة إلى الصندوق.

سادساً - التكاليف الإشارية للبرنامج وتمويله

17- تصل التكلفة الإجمالية للبرنامج كله إلى 60.7 مليون دولار أمريكي. أما مساهمة الصندوق على شكل المنحة فتصل إلى 1.5 مليون دولار أمريكي، وستستخدم لتمويل النفقات المحددة المرصودة. في حين يقدر التمويل الموازي من جهة مانحة أخرى بحدود 59.2 مليون دولار أمريكي[1].

18- سيتم تحويل أموال الصندوق للبرنامج بصورة حصرية من خلال حساب أمانة المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء الذي يديره البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وستحول الأموال من حساب الأمانة ليتم صرفها بعدئذ للمجموعة لأغراض تنفيذ البرنامج بناء على خطط العمل والميزانيات السنوية.

موجز الميزانية وخطة التمويل

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

رقم	*فئة الإنفاق*	*الصندوق*	*التمويل المشترك*
1	المرتبات والعلاوات[أ]	500	
2	خدمات العقود	745	
3	حلقات العمل [ب]	90	
4	تكاليف السفر	90	
5	أتعاب الإدارة (5%)[ج]	75	
6	**المجموع**	**1 500**	**59 200**

(أ) بما في ذلك الموظفين بدوام جزئي والمستشارين.
(ب) عقد الحلقات، التكاليف ووسائط الإعلام، وغيرها من التكاليف الإجمالية
(ج) أتعاب تسدد للبنك الدولي للإنشاء والتعمير.

[1] الميزانية المقدرة للفترة من يوليو/ تموز/يوليو 2013 إلى يونيو/ حزيران/يونيو 2016 (السنة المالية 2014 – السنة المالية 2016) المحولة من مساهمات المانحين، الأصلية والمعينة، وعائد الفوائد وعوائد سعر الصرف، باستثناء تمويل الصندوق.

Results-based logical framework

	Objectives-hierarchy	Objectively verifiable indicators	Means of verification	Assumptions
Goal	Access to a wide range of sustainable rural financial services in an inclusive financial system unlocked for smallholder families and rural extreme poor households.	Improved financial market infrastructure, policy frameworks, service delivery, and economic performance by 10% annually on average for all supervised rural finance components and projects.	Annual MIX-market report, Annual IMF Financial Access Survey Findex Financial Access Survey (if available)	Management support and sufficient financial resources available for capacity building and institutional development and change processes.
Development Objective	IFAD's operational effectiveness in its rural finance interventions is enhanced and partners in the field strengthened.	Corporate Level Evaluation (CLE) of IFAD's Rural Finance Policy or Peer Review of Aid Effectiveness scores increase by 20% against previous CLE or Peer Review. IFAD's capacity is strengthened. Project participating financial service providers report 10% increase of target client outreach (loans and savings) annually.	CLE report SmartAid for Microfinance feedback report score and commentary. Performance-based agreements/ contracts with project participating FSPs.	Management support and sufficient financial resources of different origin available for capacity building and institutional development and change processes. Rural finance sector remains relatively unaffected by global / regional economic and financial crises. IFAD member governments are committed to the financial inclusion agenda.
Outcomes	Awareness of the broad array of financial services needed by smallholder and other rural families and extreme poor households increased. Delivery channels, outreach, and sustainability of financial services for the rural poor improved. National and international supportive policy framework for rural finance fostered. IFAD stakeholder and partner coordination and cooperation strengthened. Innovation in rural finance replicated and scaled within IFAD's rural finance portfolio enhanced.	20 citations of demand research on how best to serve smallholder families and the extreme poor in rural areas by stakeholders. 5 cases of innovative service delivery approaches (such as branchless banking) implemented and published. 10 examples of IFAD stakeholder and partner coordination as a result of CGAP and its regional hubs. 5 policy recommendations/ guidelines/drafts (policy documents) by national regulators or global bodies that reflect CGAP input. Second (outcome) and third level (impact) RIMS indicators for rural finance improve for IFAD stakeholders and partners with baselines and linkages with CGAP.	Number of citations in publicly accessible or other databases. CGAP Publications (such as Annual Reports, Focus Notes, and Briefs) and other reports. Country strategy and project design documents. Review of relevant policy documents. Supervision mission mid-term and project completion reports.	Sufficient contributions from other CGAP member donors in order to implement all planned activities. Stakeholders are interested to participate in development of inclusive financial systems. Knowledge will be absorbed by IFAD's operations (willingness to change)

	Objectives-hierarchy	Objectively verifiable indicators	Means of verification	Assumptions
Outputs	Demand-driven research on how rural smallholders manage their financial needs. Landscaping and experimentation with new branchless banking models completed and key findings disseminated. New pilots serving the poorest in rural areas are implemented and documented, and lessons shared. Partners and service providers are identified and enabled to implement financial graduation programmes. Business model & product performance analysis. Financial inclusion policy engagements (such as technical assistance, workshops, commentary to draft policy or regulation) reflected in the policy recommendations and guidelines of national regulators of IFAD partner countries and/or global bodies (such as standard-setting bodies (SSBs) and the G20). Data architecture engagements (technical assistance and convenings) with respect to International Monetary Fund (IMF) Financial Access Survey, Findex Survey and Microfinance Information Exchange, Inc. (MIX). Advise GPFI and Alliance for Financial Inclusion (AFI) data and measurement subgroups on advancing data standards on frontier issues. Establishment of broad-based advisory committee for financial innovation for smallholder households in which IFAD participates. SmartAid for Microfinance evaluation of IFAD completed and implementation support provided.	3 Research studies published. 1 Landscaping published and 2 branchless banking experiments completed. 6 graduation pilot projects implemented and documented. 3 business model and product performance analyses. 6 financial inclusion policy engagements. 2 data architecture engagements. 5 data related publications/statements by IMF, Findex, MIX, GFP and AFI subgroups. 16 Advisory Committee meetings. 1 publication of IFAD's Smartaid for Microfinance evaluation.	CGAP reporting. CGAP public communications, including website. For certain outputs IFAD internal resources (e.g. supervision mission reports, portfolio reviews etc.). SmartAid for Microfinance feedback report. Review of data publications/statements by IMF, Findex, MIX,and GPFI/AFI subgroups.	Sufficient data and lessons learnt for replication and scale up are available. Undesired policies and/or programmes averted.